الفصل الحادي عشر
في بيان الأخبار الواردة في فضل الأسماء المشهورة المعينة

روى أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «**إن لله تعالى تسعة وتسعين اسماً من أحصاها دخل الجنة**» هذا هو المروي في الصحيح[1].

وفي سائر الروايات: «**تسعة وتسعين اسماً مائة إلا واحدة**[2] **من أحصاها دخل الجنة، إنه وتر يحب الوتر**»[3].

ثم ذكر الأسماء على التفصيل، ثم في ضعف هذه الرواية أسئلة[4]:

الأول منها أن يقال: ما الفائدة في الذكر على سبيل الإجمال؟

وقد نقل عن أبي زيد البلخي[5] أنه طعن في هذه الرواية وقال: إن من أعجب الأمور أن الرسول ﷺ أخبر عن أسماء مشتملة على هذه الفضيلة ولم يُبيِّن.

---

(1) رواه البخاري (6/ 2691) (2/ 981)

(2) فائدة: التكرار في قوله: «**تسعة وتسعون مائة إلا واحدة**» هو التأكيد كقوله: ﴿ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِي ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البَقَرَة: 196] وقوله: ﴿لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [النّحل: 51].

(3) رواه مسلم (2677) وابن حبان في صحيحه (808) والترمذي في سننه (3508)

(4) أخرجه ابن حبان (808) والحاكم في مستدركه (42) والحديث قوي بمجموع طرقه.

(5) أبو زيد البلخي، هو: أحمد بن سهل صاحب التصانيف المشهورة. قال ابن النديم في الفهرست ص: 198، كان فاضلاً في علوم كثيرة وكان يسلك طريق الفلاسفة ويقال له: جاحظ زمانه وكان يرمى بالإلحاد.
وقال الحافظ في اللسان (1/ 184): ويظهر في غضون كلامه ما يدل على انحلال من الازدراء بأهل العلوم الشرعية وغير ذلك، مات سنة اثنتين وعشرين وثلاثمائة.

الأسماء على سبيل التفصيل[1]

فنقول: إن من الجائز أن نقول مجملاً ترغيباً للخلق على المواظبة والملازمة لجميع الأسماء، كما أن الله تعالى عظم الصلاة الوسطى ولم يبينها، وعظم ليلة القدر ولم يبينها، وعلى هذا في الغير من الأمور المجملة في الشرعيات.

ولا نظن أن التخصيص بهذا العدد المعين مما يقتضي الانحصار فيه، فإنه لا يقتضي ذلك إلا وأن يكون الكلام مقصوراً على قوله: «**إن لله تعالى تسعة وتسعين اسماً**» وليس كذلك، فإن تمام الكلام بقوله: «**من أحصاها دخل الجنة**»[2].

---

(1) وطعن أيضاً في صحة الخبر بأن دخول الجنة ثبت في القرآن مشروطاً ببذل النفس والمال فكيف يحصل بمجرد حفظ ألفاظ تعد في أيسر مدة؟!
قال الحافظ في الفتح (11/ 227): وتعقب بأن الشرط المذكور ليس مطرداً ولا حصر فيه، بل قد تحصل الجنة بغير ذلك كما ورد في كثير من الأعمال غير الجهاد إن فاعله يدخل الجنة، وأما دعوى أن حفظها يحصل في أيسر مدة فإنما يرد على من حمل على (الحفظ والإحصاء) على معنى أن يسردها عن ظهر قلب، فأما من أوله على بعض الوجوه المتقدمة فإنه يكون في غاية المشقة ويمكن الجواب عن الأول بأن الفضل واسع.

(2) ونقل النووي اتفاق العلماء فقال: «ليس في الحديث حصر أسماء الله تعالى وليس معناه أنه ليس له اسم غير هذه التسعة والتسعين، وإنما مقصود الحديث أن هذه الأسماء من أحصاها دخل الجنة فالمراد الإخبار عن دخول الجنة بإحصاها، لا الإخبار بحصر الأسماء».
والذي يدل على صحة هذا الرأي حديث عبد الله بن مسعود، وقد ذكره محمد بن إسحاق بن خزيمة في المأثور: أن النبي ﷺ كان يدعو: «**اللهم إني عبدك، ابن عبدك، ابن أمتك، ناصيتي بيدك، ماض فيَّ حكمك، عدل فيَّ قضاؤك، اسألك بكل اسم هو لك، سميت به نفسك، أو أنزلته في كتابك، أو علمته أحداً من خلقك، أو استأثرت به في علم الغيب عندك... إلخ**». إسناده صحيح، أخرجه أحمد (1/ 391، 452)، وابن حبان (2372 موارد)، والحاكم (1/ 509)، والطبراني في الكبير (10352) كلهم عن فضيل بن مرزوق، ثنا أبو سلمة الجهني عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه قال عبد الله بن مسعود فذكره. =

ولا يبعد أن يقال: إنه يقتضي ذلك وإن كان مقصوراً عليه.

الثاني: أن يقال: ما الفائدة بالتخصيص بالعدد المعين؟

فنقول: يمكن أن يكون فيه من الفوائد ما لا يمكن اطلاع البشر عليه، ولا يستراب في أن لكل شيء خاصية لا توجد تلك الخاصية في الغير من العدد وذلك الشيء أو من غيره، ويمكن أن يكون فيه من الفوائد ما لا يطلع عليه إلا الخواص.

كما في قوله تعالى: ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾ [المدَّثِّر: 30].

فإنهم قالوا: إن اليوم بليلته أربعة وعشرون ساعة، خمسة منها مشغولة بالصلوات الخمس، بقين تسعة عشر ساعة خلت عن ذكر الله تعالى، فكان عدد الزبانية بهذه الساعات.

= وقال الحاكم: حديث صحيح على شرط مسلم إن سلم من إرسال عبد الرحمن بن عبد الله عن أبيه، فإنه مختلف في سماعه من أبيه.

فتعاقبه الذهبي بقوله: قلت: أبو سلمة لا يدري من هو ولا رواية له في الكتب الستة.

قال الحافظ في تعجيل المنفعة ص: 490، 491 أبو سلمة الجهني عن القاسم بن عبد الرحمن روى عنه فضيل بن مرزوق. مجهول قاله الحسيني وقال مرة لا يدري من هو، وهو كلام الذهبي في الميزان، وقد ذكره ابن حبان في الثقات وأخرج حديثه في صحيحه، وقرأت بخط الحافظ ابن عبد الهادي: يحتمل أن يكون خالد بن سلمة قلت وهو بعيد لأن خالداً مخزومي وهذا جهني وقد ذكره في الفتح (11/ 220) وسكت عليه.

ونقل العلامة الألباني عن الشيخ أحمد شاكر رَحِمَهُ اللَّهُ قوله في تعليقه على المسند (5/ 267): وأقرب منه عندي أن يكون هو: موسى بن عبد الله أو ابن عبد الله الجهني ويكنى أبا سلمة فإنه من هذه الطبقة ا.هـ. واختاره الألباني وجزم به بدليل إخراج ابن حبان والطبراني رواية من طريق موسى الجهني عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه. [انظر: الصحيحة (199)].

وأما سماع عبد الرحمن من أبيه فقد اثبته كثير من العلماء كابن معين والبخاري فقد روى في التاريخ الصغير ما يدل على سماعه وأبو حاتم وسفيان الثوري وشريك واثبت سماعه المزي في التحفة (7/ 74).

فهذا يدل على أن لله أسماءً لم ينزلها في كتابه حجبها عن خلقه ولم يظهرها له. [انظر: ابن حجر في الفتح (11/ 220) والبيهقي في الأسماء والصفات ص: 17، 18.

وقالوا أيضاً: إن أبواب جهنم سبعة، وقال تعالى: ﴿لَهَا سَبْعَةُ أَبْوَابٍ﴾ [الحجر: 44] ستة منها للكفار وواحد للفساق، والكفار تركوا أركان الإيمان وهي ثلاثة: الإفراد، والاعتقاد، والعمل، فلهم بحسب تركهم هذه الثلاثة ثلاثة من الزبانية على كل واحد من الأبواب، والفساق ما تركوا من الثلاثة إلا واحداً وهو العمل فيكون زبانيتهم واحداً ليس إلا، والمجموع تسعة عشر.

وأيضاً أن عدد الزبانية بحسب عدد القوى الجسمانية المانعة للنفس الناطقة عن الطاعة، وتلك القوى تسعة عشر، خمس منها الحواس الظاهرة، وخمسة أخرى الحواس الباطنة، وسبعة منها القوى الطبيعية وهي: الجاذبة والماسكة والهاضمة والدافقة والغازية والنامية والمولدة، وإثنان نافيان وهما: الشهوة والغضب، فكذلك فيما نحن فيه.

فإنه نقل عن الشيخ أبي خلف محمد بن عبد الملك الطبري: أنه عليه الصلاة والسلام إنما خصص بهذا العدد تنبيهاً على أن أسماء الله تعالى توقيفية لا قياسية، وعن غيره من العلماء: أن هذا العدد وتر، والوتر أشرف من الشفع لوجوه. منها: أنه عبارة عن الفرد، والفردانية صفة من صفات الله ﷻ فيكون أشرف.

ومنها: أن الشفع ينقسم إلى القسمين المتساويين، وذلك مما يستدعي التركيب في ذاته، والتركيب مما يستدعي الافتقار إلى الغير وذلك عيب.

ومنها: أن الوتر لا يحصل بانضمام الشفع إلى الشفع ألبتة، والشفع قد يحصل بانضمام الوتر إلى الوتر مقدماً عليه فيكون أشرف.

ومنها: أن الشفع مفتقراً في الوجود إلى الواحد، بخلاف الوتر فإنه من حيث هو هو لا يفتقر إليه والواحد وتر.

ومنها: أن الكامل من الأعداد وهو السبعة وتر، فيكون الوتر أكمل في الجملة.

وعلى هذا فإنه يمكن أن يستدل بالدلائل المتعددة على كونه أشرف غير أنه لا يتم، فإن لقائل أن يقول: هب أنه كذلك فلما خصصه بهذا المعين؟

اللهم إلا أن يقال: إنما خصصه لاشتماله على التسعة، وعلى ما لا يكون بدون التسعة أيضاً وهو تسعون، إذ فيه تسعة من العشر وعشرة من التسعة، والتسعة نهاية مراتب الأعداد، والنهاية أكمل بالنسبة إلى غير النهاية فيكون أشرف، والمشتمل على الأشرف أشرف.

أو يقال: إنه مشتمل على الأول الذي هو آخر، وعلى الآخر الذي هو أول، إذ الآخر وهو التسعة أول أعداده وهو تسعون، فيكون منها عن الأول والآخر.

أو يقال: إنه مشتمل على النهايتين، نهاية الآحاد ونهاية العشرات، ولا يبعد أن يكون لهذا المعنى سبباً لنهاية الآخر وهو الدخول في الجنة.

والثالث: أن يقال: ما الفائدة في قوله عليه الصلاة والسلام: «**مائة إلا واحدة**» وأنه على التكرار؟

فنقول: فائدة التكرار هو التأكيد كما في قوله تعالى: ﴿ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِي ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ ۗ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البَقَرَة: 196] ولأنه أبعد من الخطأ وأسلم عن التصحيف، لأن تسعة وتسعين تشبه في الكتابة سبعة وسبعين، وتسعة وسبعين، وسبعة وتسعين.

والرابع: أن يقال: ما السبب في قبول هذه الرواية وإنها ضعيفة لوجوه من الدلائل:

أحدها: أن هذه الرواية غير مذكورة في الصحيحين، والمحدثون طعنوا في رواة هذه الرواية؟

وثانيها: اضطراب الرواية، فإنه روي عنه بأسماء مختلفة في روايات مختلفة.

وثالثها: أن الأسماء المنقولة فيها غير مشتملة على ذكر الرب والقرآن الكريم ناطق به.

ورابعها: أن الترتيب واجب الرعاية في كل شيء بحسب الإمكان، وترتيب أبي هريرة ﷺ غير مشتمل على الترتيب الذي هو واجب الرعاية، وذلك لأن الترتيب الذي يجب رعايته وصفات الله تعالى على وجوه:

الأول: بحسب استحقاق الوجود، إذ الذات أصل في الصفات فصفات الذات أيضاً على صفات الأفعال، ثم البعض من صفات الذات شرط وبعضها مشروط، والشرط مقدم على المشروط، فيجب إذاً أن يبدأ بأسماء الذات، ثم بأسماء الحياة، ثم بأسماء العلم والقدرة وغيرها، ومعلوم أن هذا النوع من الترتيب غير حاصل فيها، بل الأمر على العكس، فإنه ذكر المحيي أولاً ثم بعده الحي.

الثاني: بحسب المعرفة بهذه الصفات، فإنا عرفنا أولاً كونه مؤثراً في وجود المحدثات، ثم منه كونه تعالى قادراً على الإحداث، ثم من الأحداث المشتملة على الحكمة البالغة كونه عالماً، ثم من تخصيص الأحداث بوقت معين على وصف معين كونه تعالى مريداً، ثم كونه عالماً قادراً مريداً كونه حياً، ثم من هذه الجملة كونه منزهاً عن مشابهة الجواهر والأجسام.

والثالث: أن الناس اتفقوا على أن بعض الأسماء أعظم من بعض، فالترتيب المعتبر أن يقدم الأعظم فالأعظم، والرواية المذكورة ليست على هذا الترتيب إلا في الأول.

فنقول في الجواب: إن السبب في قبول هذه الرواية ظاهر، والرد مشتملٌ على الفساد، وعلى تقدير من التقادير الممكنة، وهو تقدير الصحة والقبول ليس بمشتمل على الفساد أصلاً، بل الأمر على العكس وهذا ظاهر.

وأما الوجوه الدالة على الضعيف، فنقول في **الأول** منها: أن القبول في الإقبال يدل على أنها قوية واجبة القبول، والعدم في الصحيحين لا يدل على

عدم الصحة، إلا وأن تكون الأحاديث الصحيحة بجملتها منحصرة في الصحيحين، وأما الطعن فذلك حين التعارض.

وفي الثاني: أن اضطراب الرواية لا يدل على الضعف، فإن من الجائز أن يكون الكل من كلام النبي ﷺ.

وفي الثالث: أنه عليه الصلاة السلام عين البعض من الأسماء لا الأسماء المذكورة في القرآن، ولا الموجودة في القرآن وغير القرآن، ولو كان كذلك فذلك لا يدل على الضعف.

وفي الرابع: أن الترتيبات المذكورة من اللوازم في غاية التركيب والترتيب بحسب علمنا من هذه الأسماء، ونسبة البعض منها إلى البعض، فأما بحسب علم النبي عليه الصلاة والسلام واطلاعه على حقائق هذه الأسماء وعلى ما هو الأقرب في التعداد إلى نيل المراد فلا، ولا خفاء في أن حسن الترتيبات ما هو الأفضى إلى الغرض، وذلك هو الترتيب المذكور وإلا لما أقدم عليه مع المكنة على غيره.

وأما تقديم المحيي على الحي فذلك لا يكون خالياً عن الفائدة، إذ المحي لا يكون إلا حيًّا فيكون دالاً عليه، فذكره من بعد مشتمل على الإعادة والإعادة لا تخلوا عن الفائدة، بل هي محض الإفادة فيما نحن فيه.

والخامس: أن يقال: ما معنى الإحصاء في قوله: «**من أحصاها**»؟

فنقول: إنه يحتمل وجوهاً أربعة:

الأول: أن يكون بمعنى العد، يعني أنه يعدها ثم يدعو بها ربه قال تعالى: ﴿وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا﴾ [البقرة: 196].

والثاني: أن يكون بمعنى العلم، يعني إذا وصف العبد ربه بأنه الملك استحضر في عقله أقسام ملك الله تعالى وملكوته، وإذا قال القدوس استحضر كونه تعالى مقدساً في ذاته وصفاته وأفعاله وأقواله عن كل ما لا ينبغي.

والثالث: أن يكون بمعنى الطاقة، قال تعالى: ﴿عَلِمَ أَن لَّن تُحْصُوهُ﴾ [المُزمّل: 20] أي لن تطيقوا كل الاستقامة، يعني: أطاق رعاية حرمة هذه الأسماء دخل الجنة، والفرق بين هذا الوجه وبين الثاني من الوجوه: أن المعتبر في الثاني هو العلم بتلك الصفات ومعانيها، وفي هذا هو الإتيان بالعبودية على وجه يليق بمعرفة هذه الصفات.

والرابع: أنا إذا أخذنا هذا الحديث على الوجه الصحيح، وهي الرواية العارية عن تفصيل هذه الأسماء كان المراد بقوله: «**من أحصاها**» أي من طلبها في القرآن والأحاديث الصحيحة، ومعلوم أن ذلك لا يمكن إلا بعد تحصيل علوم الأصول والفروع، ومن بلغ درجة يمكن فيها التقاط هذه الأسماء كما هو حقه فقد بلغ الغاية القصوى في العبودية، وكان من أهل الجنة[1].

(1) وفي سبل السلام للصنعاني (4/ 108): وظاهر الحديث أن أسماء الله الحسنى منحصرة في هذا العدد بناء على القول بمفهوم العدد، ويحتمل أنه لا حصر لها باعتبار ما ذكر بعده من قوله: «**من أحصاها دخل الجنة**» وهو خبر المبتدأ، فالمراد أن هذه التسعة والتسعين تختص بفضيلة من بين سائر أسمائه تعالى وهو أن إحصاءها سبب لدخول الجنة، وإلى هذا ذهب الجمهور ا. هـ.